Yaacov Ro'i

The Limits to Power,
Soviet Policy in the Middle East

حدود القوة : السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط

(London: Croom Helm, 1979), 376 p.

د . غسان سلامة

ليس اهتمام الاسرائيليين بالسياسة السوفياتية في المنطقة اهتماماً عادياً . إن نوعية الباحثين القائمين بذلك ، وضخامة إنتاجهم ، والزخم العاطفي الذي يرافقه ، تجعل ما يقوله جون كامبل في مقدمته للكتاب مقبولاً ، حتى من قارىء عربي : « إن تحليل السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط ، له أهله في دول عدة ، منها طبعاً الاتحاد السوفياتي نفسه والولايات المتحدة ، لكن هذا التحليل لا يقوم على بحث صلب ولم يؤدِ إلى نتائج مثيرة للاندهاش كما هي الحال في إسرائيل » . وإذا كان موقع المتكلّم مهماً للدرجة التي يعتقدها البعض ، فليس من السهل أن يكتب قارىء عربي عن رأي إسرائيلي حول السياسة السوفياتية . ولكن هذا ما سنحاوله فيما يلي ، لأكثر من سبب واحد ، وبالنظر أساساً لنوعية الكتاب المعني الذي لا يتوانى كامبل عن اعتباره « أكثر الأعمال عمقاً في موضوعه » .

يتألف الكتاب من مساهمات متفرقة تحاول الاحاطة بمجمل جوانب سياسة موسكو في المنطقة ، من خلال التساؤل عن أسباب تدهور الموقع السوفياتي في الشرق الأوسط « منذ ربيع وصيف سنة ١٩٧٠ » ، وهو السؤال الذي حاول محمد حسنين هيكل الاجابة عنه ، في كتابه الواسع الانتشار . وستدل السطور اللاحقة ، على ما نتمنى ، إلى إظهار الاختلافات العميقة لا في اهتمامات الطرفين فحسب ، بل في مستوى التحليل نفسه . أمّا الكتّاب فليس مبالغاً به أن يقال أنهم أهم من تناول هذا الموضوع في دولة العدو . وليس طبعاً من باب الصدف أن يكون معظمهم متحدراً من أصل سلافي ، وأحياناً روسي . ذلك يسمح لهم طبعاً بالاطلاع على المصادر السوفياتية في لغتها الأصلية ، ذلك يؤهلهم أيضاً للكتابة عن بلدٍ بعضهم يعرفه أفضل من بلده الجديد . وكم هو موقعهم نفسه إشكالي ، حين يكتبون عن بلدهم الأصلي بعداء مواطنيتهم المستحدثة !

تفتح غاليا غولان (الكاتبة المتخصصّة في الشؤون السوفياتية إجمالاً ، والتي كانت ، على ما يبدو ، قبل هجرتها إلى إسرائيل سنة ١٩٦٦ ، في صلب بنية صنع القرار الأمريكي في الموضوع) الكتاب بدراسة عن « الصراع العربي - الاسرائيلي في علاقات موسكو وواشنطن » . ومع هذا المقال ، تتضح إحدى ميزات الكتاب ، التي سوف ترافق القارىء حتى ينتهي منه ، وهو اختيار محوري ، سياسي بقدر - إن لم يكن أكثر - ما هو

أكاديمي ، يتناول الموضوع من خلال توازن القوى الدولي ، حتى لو أدى ذلك إلى تخفيض مثير للجدل إن لم يكن للرفض ، من أهمية العناصر الخصوصية في المنطقة . تقول غولان بادىء ذي بدء : « منذ مطلع الستينات ، مع وصول غواصات بولاريس الأميركية إلى المنطقة ، ومع تطور البحرية السوفياتية ، أصبح الاهتمام السوفياتي الأساسي في المنطقة ، إهتماما إستراتيجياً مرتبطاً باعتبارات ميزان القوى الشامل السوفياتي ـ الأميركي » . أما التكملة الطبيعية لهذا التشخيص فهي التالية : « بينما كان الاتحاد السوفياتي يسعى للحصول على قواعد وعلى تسهيلات لأسطوله الجديد في البحر المتوسط ولطائراته المنتشرة في المنطقة ، أصبحت تحركاته للحصول على نفوذ سياسي واقتصادي في المنطقة تشكّل هدفاً ثانوياً مهمته الأولى الحصول على هذه المصالح الاستراتيجية والحفاظ عليها » . (ص ٧) .

أما نتائج هذا الخيار المحوري فهي « أن منطقة الصراع العربي ـ الاسرائيلي قد تضاءل وزنها في التفكير الاستراتيجي السوفياتي » لمصلحة السيطرة على البحور والمحيطات . وليس لممارسة الانفراج الدولي سبب في ذلك إذ ترى الباحثة ، أنه « في أفضل الأحوال طبّق من الانفراج الدولي عنصره المعني بلجم الصراعات ، أما العناصر المتعلقة بالتعاون لتخفيف حدة العداء في المرحلة بين أزمة وأخرى ، فلم تجد طريقها للتطبيق » (ص ٩) . وترى غولان أيضاً أن موسكو ، بالنظر إلى تدهور موقعها في المنطقة ، حاولت إستعمال شعارات الانفراج لمحاولة فرض وجودها مجدداً ، إلى جانب الأمريكان ، في محاولة البحث عن حل . أما خارج هذا الاطار ، فإن غولان تستنتج من دراسة حرب ١٩٧٣ والمبادرات التي تلتها ، بأن الاتحاد السوفياتي حاذر مزج الانفراج (كشكلٍ من أشكال تعامله مع الولايات المتحدة) مع موضوع الصراع العربي ـ الاسرائيلي حيث ظل محافظاً على مواقفه السابقة . لكنها تجزم بأن موسكو ، إن حملتها الظروف على الاختيار بين هذين الأمرين ، كانت تفضّل الأول باستمرار ، بالنظر للمنفعة الهائلة ، المتعددة الأوجه التي كانت تكتسبها منه .

أمنون سيلاّ الخبير العسكري في الجامعة العبرية ، حاول إيضاح الاستراتيجية العسكرية السوفياتية إزاء المنطقة . وهو أيضاً يبدأ بفرضية أولوية الشامل على الأقليمي إلى حد الجزم (ص ٣٢) « بأنه في المطلق ، تفضل الحكومة السوفياتية نشر قواتها الاستراتيجية بشكل مستقل عن القوى الأقليمية ، ولكنها ، لأسباب تاريخية وسياسية ، غير قادرة فعلياً على ذلك » . أما الأهداف السوفياتية العسكرية في المنطقة فيراها سيّلا كالتالي: (١) حماية الأهداف في عمق الاتحاد السوفياتي من « ضربة ثانية » تصدر عن الأسطول السادس الأمريكي (في المتوسط) ؛ (٢) حماية الحدود الجنوبية السوفياتية من أي تحالف معادٍ يمكن أن يقوم؛ (٣) تأمين الطرق البحرية الضرورية للسفن التجارية والحربية السوفياتية؛ (٤) تأمين إمكانية ضغط مناسبة على الغرب في المواقع نفسها ؛ (٥) توسيع حدود « المحيط الدفاعي » السوفياتي من خلال بناء مطارات ومرافىء بعيدة؛ (٦) مزيد من الارتباط بين القوى العسكرية في الداخل والقوى المنتشرة بعيداً عن الحدود ؛ (٧) الدفاع عن القواعد الموجودة في دول صديقة .

يدرس سيلاّ بعد هذه المقدمات مرحلة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨ مع اهتمام كبير بالتفاصيل . ومن الصفحات المفيدة جداً تحليله لسياسة الادخال التدريجي لطائرة ميغ ٢٣ للمنطقة . غير أنه يصل (ص ٤٦) فيما يخص السياسة السوفياتية في المنطقة إلى نتائج قد لا يعتبرها عدد كبير من المراقبين العرب بعيدة عن تفكيرهم ، حددّها بأهداف ثلاثة : (١) منع أي طرف عربي من أن يصبح قوياً إلى

حد يسمح له بمهاجمة إسرائيل منفرداً؛(٢) منع الأطراف العربية مجتمعة من الوصول إلى مستوى من القوة يسمح بتنفيذ استراتيجية هجومية بعيدة المدى ؛ (٢) الحفاظ على قدر من الهيمنة على تموين المنطقة بالسلاح لكي تبقى لموسكو أكثر من وسيلة ضغط على العرب . لكن الكاتب نفسه يشير إلى أن هذه الأهداف قد تم التخلّي عنها جزئياً بعد ١٩٧٣ لأهداف تجارية محضة . أما تقييمه للقدرات السوفياتية ، فهو إطراء بمستوى أداء البحرية خلال حرب ٧٣ مع إشارة إلى افتقادها لحماية جوية مناسبة متى خرجت من مضيق البوسفور . كما يشير الباحث إلى التطور المطّرد في القدرات التجسسية (من خلال البواخر العائمة) . وفيما يخص العرب مباشرة ، يرى سيلاّ أن القدرات اللوجستية السوفياتية قد تطورت بشكل يجعل سهلاً على موسكو دعم أي صديق انخرط في حرب محلية .

يبقى السؤال حول الثمن الذي تبدو موسكو مستعدة لدفعه للحصول على مواقع أفضل في عدد من الأقطار العربية . يرى سيلاّ أن هذا الثمن بخس وأن موسكو ليست متحمّسة للتضحية الفعلية في سبيل عودتها للمنطقة . أما أسباب هذا الحذر فهي برأيه :

(١) سوف تحمل غواصات ترايدنت عند ظهورها في المنطقة إلى توسيع رقعة الانتشار الاستراتيجي السوفياتي المقابل ؛ (٢) حرب أكتوبر في جانبها النووي حيث ظهر لموسكو أن أطرافاً محليين قادرون أحياناً إلى تحويل حربهم إلى نزاع ذري بين الجبارين؛ (٣) لم تؤدِ المساعدات الاقتصادية والعسكرية والسياسية للأطراف العربية إلى دعم عربي مقابل بالمستوى نفسه؛ (٤) لم يتلق الاتحاد السوفياتي أي تعويض لخسارته الاقتصادية في المنطقة .

هذا الجانب الاقتصادي بالتحديد هو الذي تناوله غور أوفير (المتخصص باقتصاد الدول الاشتراكية في الجامعة العبرية). يدرس أوفير الدعم السوفياتي ، العسكري فالاقتصادي فالتجاري للأقطار العربية بين سنتي ١٩٥٥ و١٩٧٥ . وهو يرى - ومقولته قابلة للنقاش (ص ٨٧) - أن « الاتحاد السوفياتي قد آمل ، من خلال تأييده لفكرة الوحدة العربية ، التي عمل بشدة على دعمها ورفع شأنها ، أن تكون الدول العربية الغنية مستعدّة لدفع مبالغ أكبر من تلك التي دفعتها لتسليح دول المواجهة ، من مصادر سوفياتية » . ويتوقع الكاتب أيضاً أن تزداد حصة السلاح السوفياتي في تسليح الجيش العراقي (ص ٨٨) ولا يبدو أن التطورات الأخيرة قد أثبتت صحة هذا التوقع . أمّا النفط ، فلأوفير موقف حاسم منه : « إنني أجد من الصعوبة بمكان، الاعتقاد بأن الاتحاد السوفياتي سوف يسمح لنفسه ، في أي ظرف من الظروف ، أن يصبح تابعاً لمصادر خارجية لمادة في أهمية النفط . ومن ناحية أخرى ، فإن أسعار النفط الحالية المرتفعة تدفع السوفيات للقيام بجهود أكبر في سبيل تطوير مصادرهم الذاتية » . بكلام آخر ، ليست إمكانية شراء نفط عربي هاجساً سوفياتياً فعلياً ، ولو أن الكاتب يشير إلى أن موسكو تحث دول أوروبا الشرقية الأخرى لشراء مزيد من النفط من مصادر عربية لتخفيف الضغط على النفط السوفياتي .

ومن الأطروحات الأخيرة المثيرة للجدل في هذه المساهمة ، المقولة بأن مغادرة السوفيات لمصر سنة ١٩٧١ كانت خروجاً بقدر ما كانت إخراجاً . فبرأيه ، « رأى الاتحاد السوفياتي نفسه آنذاك في موقع أصبح فيه ثمن الحفاظ على موقعه في مصر كبيراً لدرجة فاق معها أهمية المصالح التي ينبغي الدفاع عنها هناك ... لقد كانت مصر بحاجة إلى عدد من مليارات الدولارات من المساعدة المتعددة الأوجه ، وهي قيمة لم يكن الاتحاد السوفياتي راغباً على دفعها

أو قادراً على ذلك ... لذا قرّر الاتحاد السوفياتي التراجع بدل الدخول في منافسة مكلفة مع الولايات المتحدة ومع دول النفط » . أما البديل لمصر فهو برأيه ليبيا ، وفي ليبيا حصل الاتحاد السوفياتي مجدداً على القواعد التي فقدها في المتوسط من هنا الاستنتاج الغريب (ص٩١): «حتى لو أن السوفيات لم يخرجوا من مصر بمحض إرادتهم لمزيد من التركيز على ليبيا ، فهذا تحديداً ما كان عليهم أن يقوموا به » . ومن الاستنتاج للخلاصة : « إن صلب السياسة السوفياتية في المنطقة اليوم هو تخفيض التكاليف والحصول على العملة الصعبة حتى لو تم ذلك على حساب الاعتبارات الأيديولوجية ... إن للمصالح الاقتصادية موقع مميز في الخيارات السوفياتية اليوم وفي المستقبل القريب » (ص ٩١) .

لكن الكتاب يقدّم مساهمة لسيكلر (أستاذ الاقتصاد في جامعة تل أبيب) تحمل في طيّاتها رأياً مختلفاً في الموضوع نفسه . يدرس الباحث تعامل الاتحاد السوفياتي مع سلاح النفط العربي ويخلص إلى أن التحركات النفطية العربية منذ ١٩٧٣ في أكثر من صعيد ، كانت تعطي السوفيات مجالاً خصباً للمناورة ، لكنهم لم يستطيعوا الاستفادة منه جدياً . يدرس سيكلر الموقف السوفياتي من المقاطعة النفطية للولايات المتحدة سنة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ ويخلص إلى أن موسكو أيدتها بحماس واستفادت منها عملياً إذ باعت بعض نفطها للولايات المتحدة بسعر مرتفع كما آملت أن تؤدي إلى تحسين في شروط نقل الرساميل والتكنولوجيا الغربية واليابانية لتطوير مصادر النفط السوفياتية . إلا أن هذا التفاؤل لم يكن في محله ، برأي الكاتب (كما في الواقع) .

تأييد عمليات التأميم العربية للنفط أسبابه (برأي الكاتب) أيديولوجية : « فهذا يعزز القطاع العام في تلك المجتمعات التقليدية ، يقوّي الرقابة المجتمعية على الثروة الوطنية ، وبالنهاية يضعف التأثير الاقتصادي والسياسي الغربي » (ص ١٠٣) . وأيد الاتحاد السوفياتي رفع الأسعار . كل هذه التطورات حملت للسوفيات نتائج إيجابية على المدى القصير : أزمة في الغرب ، رفع أسعار نفطهم ... لكن المسألة على المدى المتوسط والبعيد أكثر تعقيداً لأنها مرتبطة بتطور الانتاج النفطي السوفياتي ويرى الكاتب صعوبات كبرى في مجال التنقيب والاستغلال وحد ارتفاع الاستهلاك الداخلي ناهيك عن صعوبة بل إستحالة تحويل الصادرات من الدول الاشتراكية الحليفة إلى الدول الغربية القادرة على دفع العملة الصعبة مقابل النفط السوفياتي . وتبدو موسكو غير قادرة على رفع أسعار النفط المباع للدول الحليفة دون إثارة صعوبات إجتماعية هامة في تلك الدول كما حصل مؤخراً في بولندا .

أما المحصّلة العامة فيراها الكاتب سلبية للاتحاد السوفياتي (ص ١١٧) ، « فالمقاطعة ووقف الضخ لم يدوما المدة الكافية للاضرار بالولايات المتحدة ، كما أدت أزمة الطاقة (برأي الكاتب مجدداً) إلى تقوية نفوذ الولايات المتحدة في الغرب ، كما أن ارتفاع الأسعار قد يؤدي في فترات لاحقة إلى جعل وقف الضخ غير فعّال ... هذا وقد يؤدي التأميم ، على عكس ما يتمناه السوفيات ، إلى قيام علاقة ثابتة صلبة بين الدول المصدرة والدول المستهلكة ... »

بعد هذه الجولة في المجالين الاستراتيجي ـ العسكري والاقتصادي ، يحاول باحثان إسرائيليان آخران ، رصد أصداء تحولات السياسة السوفياتية في المنطقة على الوضع الداخلي في الاتحاد السوفياتي . يرى أوديد إيران أولاً أن التجربة السوفياتية مع العرب مفيدة لهم لاعادة تقويم وسائل نشر نفوذهم في العالم الثالث . يرى إيران (ص ١٣١) « إنه

يصعب على أية أيديولوجية شمولية الاعتراف بفشل كبير أم حتى بتحوّل في مسار التاريخ » . من هنا ، يحاول السوفيات ـ الدراسة مبنية على عدد كبير من الصحف السوفياتية الضيقة الانتشار ـ أن يصوروا « أي تراجع عن النهج الاشتراكي كحادث عارض ، ظرفي ، معزول لا يمكن له ان يشكّل منحى . فالمسار التاريخي العام لا يعود إلى الوراء » . لذا لاحظ الباحث اهتماماً سوفياتياً حثيثاً بتخفيض حجم الخسارة في مصر ، ومنزلة مصر ككل . أما في صلب صنع القرار ، فقد خلص الباحث إلى « قيام شكوك عميقة ، أكبر من أي وقت مضى ، حول قدرة النخب الحاكمة الجذرية وحول فعالية المساعدة العسكرية كوسيلة لنشر النفوذ » . ويرى الكاتب أن ضعف العلاقة بين المساعدة لدولة والنفوذ فيها أصبح واضحاً في موسكو أكثر من أي وقت مضى . ولو أن الكاتب لا يرى إعمالاً عميقاً للخيال في البحث عن وسائل أخرى ، فإنه لاحظ تجديداً بالاهتمام بالأحزاب الشيوعية على حساب « البرجوازية الوطنية » و « النخب السائرة نحو الاشتراكية » .

أما تيودور فريدغت فقد حاول تحديد موقف الرأي العام السوفياتي من الموضوع ولو أنه اقرّ بادىء ذي بدء بصعوبة ما يقوم به . ومن دراسة دقيقة لوسائل الاعلام السوفياتية يخلص الباحث إلى القول بأن الصراع العربي ـ الاسرائيلي يبدو كأداة لتعميق التعاون العربي ـ السوفياتي لا هدفاً لذاته . فالتركيز الاعلامي هو حول انتشار نهج التنمية السوفياتية القائم على التحولات السريعة ، ودخول معمق للجماهير في النظام السياسي وخياراته وتحطيم بنى الانتاج التقليدية . من هنا يرتبط البحث عن حل في الصراع مع اسرائيل بتحول جدي لعدد من الأقطار العربية إلى هذا النهج . لكن إمكانيات الاقناع الحكومية بنجاح سياستها العربية تضاءلت بشدة . غير أن الكاتب يميل إلى أن ذلك لم يكوّن مشكلة حقيقية أمام الحزب والحكومة .

ثم يدخل الكتاب ما هو ، بالنسبة للاسرائيليين ، صلب الموضوع ، أي صراعهم مع العرب . ويتم تناول المسألة في خمسة فصول متلاحقة خصص يعقوب رعوي أولها لدراسة العلاقة المصرية ـ السوفياتية ، متسائلاً هل أن مفتاح فهم الفشل السوفياتي في مصر هو الوضع الداخلي المصري أم تطور الصراع العربي الاسرائيلي . ومن تحليل موثق للغاية ، يخلص الكاتب إلى ترجيح العنصر الأول ، (ص ٢٠٦) « فالتوجه الأميركي المتزايد الذي اتبعه الرئيس السادات ، والذي كان محور الخلاف مع السوفيات ، يبدو ناتجاً بشكل أساسي عن التيارات الداخلية في مصر وعن اعتقاد السادات أن مشاكل مصر متأتية عن علاقتها الوثيقة بالسوفيات » .

العلاقة السورية ـ السوفياتية تدرسها غاليا غولان وإيتامار رابينوفيتش (والثانية تتابع الأوضاع السورية منذ أمد بعيد) . لكن الدراسة تبدو خفيفة إن قورنت بما حدث في السنة الماضية ذلك أن خلاصة البحث هي أن سوريا اتبعت منهجاً أكثر استقلالاً عن موسكو للأسباب نفسها التي حكمت خيارات مصر السادات (تدخل سوفياتي في الشؤون الداخلية ، ودعم غير كافٍ للعرب في مواجهتهم لاسرائيل) . لكن الكاتبتين تجسنان ، في نهاية التحليل ، في إشارتهما إلى فارقين جوهريين يفصلان دمشق عن القاهرة : في طبيعة السلطة الحاكمة ، ثم في استفادة سوريا من التجربة المصرية ومن ثمّ من اهتمام دمشق بالابقاء على علاقة قدر الامكان متوازية بين الجبارين بدل الانتقال الجذري من الأول إلى الثاني . كما تحسن الكاتبتان بالاشارة إلى عدد من الأسباب كبحث التوجه

السوفياتي لتركيز الجهود على سوريا ، ومنها طبعاً إتساع رقعة الاهتمامات السوفياتية نحو الخليج والمحيط الهندي والقرن الأفريقي ، والحذر والمرارة بعد التجربة المصرية .

الموقف من إسرائيل يدرسه يعقوب رعوي أيضاً . هنا أيضاً التحليل موثق للغاية من مصادر سوفياتية وعربية وإسرائيلية . خلاصته أن الاتحاد السوفياتي له موقف مزدوج من وجود إسرائيل فلا هو راغب في إعادة العلاقات الديبلوماسية ولا هو يريد قطع شبكة واسعة من الاتصالات غير المباشرة مع إسرائيل . وعلى الصعيد الدولي رافق الهجوم القاسي المستمر على إسرائيل تلكؤ في دعم أية مبادرة قد تؤدي إلى إزالة الكيان الصهيوني (مثل طرد إسرائيل من الأمم المتحدة) . ويرى الكاتب أنه ، لحسن حظ الاتحاد السوفياتي ، فإن الظروف السياسية لم تطرح موضوع الوجود الاسرائيلي فعلياً ، ومن هنا فلم تجبره على الاختيار . من هنا لا يضير أن يتزامن إعطاء تأشيرات خروج لليهود السوفيات للذهاب نحو إسرائيل (ومعظمهم يتوقف على الطريق) مع هجوم قاس على الصهيونية . ويرى الكاتب إزدواجية الموقف السوفياتي مستمرة لأمد طويل .

باروخ غوروفيتش، الأستاذ في جامعة تل أبيب درس العلاقة السوفياتية ـ الفلسطينية من زاوية تاريخية ، وتبدو مساهمته بالاجمال دون المساهمات الأخرى في مستوى إثارتها لعمق المسائل . هو طبعاً أشار إلى تحوّل القضية الفلسطينية إلى مسألة محورية في النظرة السوفياتية للصراع مع إسرائيل مع انزعاج موسكو المستمر من رغبة منظمة التحرير الشديدة بالحفاظ على استقلال حركتها . من هنا هو يستنتج بأن موسكو غير قادرة على مبادرة ما ، تنبع من العلاقة السوفياتية ـ الفلسطينية فحسب . وبرأيه زادت الحرب الأهلية اللبنانية من تعقيد علاقة موسكو بالفلسطينيين ، عندما وجد هؤلاء أنفسهم بمواجهة سوريا . من هنا اهتمامها المتزايد بأوضاع الضفة الغربية ، فحاولت بناء علاقة مستقلة معهم ، لكن « الجبهة » لم تتحول لبديل لمنظمة التحرير ، كما يبدو أن موسكو كانت تريد . من هنا يخلص الكاتب إلى أن الاتحاد السوفياتي غير قادر على تسجيل نقاط فعلية في المنطقة حتى مع الفلسطينيين .

كيف يمكن حل النزاع بين العرب وإسرائيل ؟ روبرت فريدمان يجيب بعرض طويل للمسألة من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٧ (قبل زيارة السادات للقدس) . يعتقد الكاتب أن موسكو تسعى فعلياً إلى قيام حل لهذا النزاع ولكن على أرضية حددها السوفيات كما يلي : إنسحاب إسرائيل إلى حدود ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ ، إعتراف عربي بالكيان الاسرائيلي ، ضمان أمريكي ـ سوفياتي للوجود الاسرائيلي ، إنشاء دولة فلسطينية في الأراضي التي سوف تنسحب إسرائيل منها . ويجزم الكاتب أن وجود إسرائيل عنصر إيجابي من وجهة نظر موسكو ، شرط ألّا يتم بناء علاقات عادية مع العرب بحيث يبقى مستوى من العداء المتبادل قادر على تشجيع العرب على تحسين علاقتهم بالسوفيات . أما عن وسيلة تحقيق هذا الحل الرباعي العناصر ، فيرى الكاتب إتفاقاً حول فائدة العودة إلى مؤتمر جنيف وخلافاً (بين القادة السوفيات أنفسهم) حول الاستعجال اللازم في الدعوة . ويرى الكاتب أن الدعوة لجنيف تقوى حين تكون واشنطن على عتبة إحراز تقدم في مشاريعها لحل للنزاع .

ليست الـ ٣٧٦ صفحة التي يتألف منها الكتاب عادية ، واعتقادنا أن الصورة

السريعة التي حاولنا إعطاءها عنه ، كفيلة بأن تظهر ذلك . إن المواضيع المثارة ، ونوعية الوثائق التي بني عليها التحليل ، وهوية القائمين به ، تجعل من هذا الكتاب مرجعاً من الدرجة الأولى لأي باحث في الموضوع ، وباباً واسعاً لا غنى عنه بعد اليوم لمن يريد فهم النظرة الاسرائيلية ، بحساسياتها وتعقيداتها ، وعمقها للاتحاد السوفياتي . وإن كان لنا من ملاحظات ، فهي لن تطال أبداً من هذا التقويم الأولي للكتاب .

لنشر أولاً أن الكتاب صدر في وقت غير مناسب . إذ يظهر من مجمل المساهمات فيه أن الأسطر الأخيرة من كل مساهمة قد كتبت في موعد أقصاه منتصف سنة ١٩٧٧ . لكن الأحداث البعيدة الأثر التي جرت منذ ذلك التاريخ كانت متعددة ومتنافسة في الأهمية : من إتفاقيات كمب ديفيد ، إلى سقوط شاه إيران إلى التدخل السوفياتي في أفغانستان دون ذكر عقد المعاهدة السورية ـ السوفياتية أو إندلاع الحرب على طول شط العرب . إن هذه الأحداث الخمسة (وغيرها) قد غيّرت ملامح الصورة الاقليمية إلى حد بعيد . هذا لا ينقص من قيمة الكتاب بقدر ما يعطيه وظيفة تأريخية أكثر منه سياسية آنية . وبالفعل يقضي الواقع باعتبار الكتاب مرجعاً أساسياً لفهم المرحلة الممتدة من حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ إلى الاعلان الأمريكي ـ السوفياتي المشترك في مطلع أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ . إذ لا يوجد على حد علمي ، أي كتاب مشابه ، أو حتى قابل للمقارنة ، فيما يخص المرحلة نفسها .

لكن الكتاب إسرائيلي المصدر . هل هو دعاوي ؟ نعم ولا . ليس دعاوياً بالمعنى السطحي. فالذي يكتب عن منظمة التحرير الفلسطينية مثلاً لا يردد وجهة نظر مناحيم بيغن بأنها « أداة للارهاب الدولي » وبأنها « أداة للامبريالية السوفياتية » . لكنه دعاوي في العمق ، في أوساط المثقفين الغربيين المهتمين بالموضوع ، وهو موجّه أساساً لهم . إنه يعطي صورة إيجابية جداً عن مستوى الدراسات السوفياتية في إسرائيل وهو بذلك يساهم بشكل جدي وعلى الأرجح فعّال ببناء صورة تسعى اسرائيل بحزم لتقديمها للغرب ، مفادها أنها مصدر موثوق به ، إن لم تكن المصدر الأول ، لفهم السياسة السوفياتية في المنطقة . ونتائج ذلك سياسياً هائلة ، إذ مؤداها ، أن يحمل الغرب على تبني عدد من الأفكار التي تود القيادة الاسرائيلية بثها عن الاتحاد السوفياتي ، (وهي قد تكون تعلم أنها غير صحيحة) ، في أوساط صانعي القرار الأمريكي والغربي عموماً .

من هذه الأفكار ، بل أهمها على الاطلاق ، أن الاتحاد السوفياتي لا يعطي أهمية فعلية لخصوصية المنطقة بل إنه يتعامل معها أساساً من ضمن مسار علاقته بالغرب . هذا ما تعبّر عنه بوضوح دينا سيكلر في الفصل الأخير من الكتاب (ص ٣٣١) : « خلال المرحلة المدروسة ، لم تتخذ المصالح السوفياتية أبداً طبيعة إقليمية صافية . لقد كان المسلك السوفياتي باستمرار مرتبطاً بشكل وثيق بأهداف ومصالح السوفيات على المستوى الشامل ... منذ الستينات ، مع تطور البحرية السوفياتية ، أصبحت مصلحة السوفيات المحورية في الشرق الأوسط في تأمين قواعد بحرية وجوية لتقديم تسهيلات دعم وغطاء جوي للأسطول السوفياتي في البحر المتوسط » . صحي جداً أن يتذكر القارىء العربي هذه الأمور الغائبة إجمالاً عن الأدبيات العربية (الغائبة تماماً عن كتاب هيكل مثلاً) . إن المراقبين العرب إجمالاً مهملون لمسار الاتحاد السوفياتي كقوة نووية من الدرجة الأولى، ومفرطون إجمالاً في اهتمامهم بالنواحي الأيديولوجية ، أو بالمسائل السياسية الشديدة

القرب من اهتماماتهم (قيام كيان فلسطيني أم لا ، العلاقة بإسرائيل ، الموقف من الأحزاب الشيوعية العربية ، من التيارات القومية العربية ...) . وحري بهم أن يتذكروا أكثر هذا المستوى من التحليل .

لكن الاسرائيليين ، على ما يبدو ، ينحون إلى الاتجاه الأقصى المعاكس . ويبدو أن ربطهم شبه الميكانيكي لأحداث المنطقة بالنظام الدولي الشامل نتيجة تصرّف لا شعوري ، وتعبير عن سياسة مدروسة في آن . إن الرفض العربي لاسرائيل ، لا يوازيه عملياً إلا الدعم الأمريكي المستمر لها . هذه أمثولة العقود الثلاثة المنصرمة وهذا هو تصور المستقبل . ومن الطبيعي أن يشعر الباحث الاسرائيلي بالارتياح يوم يعتبر الغرب من مصلحته ، (كما من واجبه) الحفاظ على إسرائيل وتقوية قدراتها . والواضح أن الغرب حساس لأي تقدم سوفياتي بادىء ذي بدء . من هنا ربط النزاعات المحلية ، بالنزاع الدولي ، أمر طبيعي لدى السياسي والباحث الاسرائيليين . وهو نتاج سياسة ، تحديداً في المرحلة المدروسة حيث بدأ الطلاق العربي - السوفياتي يؤدي ، (ببطء وبصعوبة طبعاً) إلى تقارب مع الأمريكان ، تجعل عملية ربط أمن اسرائيل بأمن الولايات المتحدة أمراً إصطناعياً إلى حد كبير . من هنا نشأت الحاجة للتذكير بهذا الربط ، للتشديد عليه ، بل لاعطائه طابعاً مطلقاً وهي مساهمة الباحث في عمل السياسي . (ولا يجب إعطاء هذه الملاحظة أهمية مطلقة ، فالمسألة ليست مسألة مؤامرة ، ونحن نحاول أن نكون أبعد ما يمكن عن المنطق المؤامراتي) .

وإذا كان الأمر كذلك ، فلا أهمية تذكر للأوضاع الداخلية العربية : إن عدداً من الباحثين المشاركين في هذا الكتاب (غولان عن الفلسطينيين ، رعوي عن مصر ، رابينوفيتش عن سوريا .. الخ) يعرفون بدقة أهمية التطورات الداخلية في بلدان هم يتابعون مساراتها لفترة طويلة . وبالرغم من ذلك ، يبدو الربط بين مسار السياسة السوفياتية والتطورات الداخلية -(بالرغم من فصل رعوي عن مصر)- غائباً وكأن العرب هم هدف سلبي لسياسة خارجية فحسب ، وكأن المبادرات العربية (بدءاً بحرب تشرين الاول/ أكتوبر نفسها) لا أهمية لها على الاطلاق ، ناهيك عن مختلف المبادرات الساداتية .

ويشير الكتاب في أكثر من موقع إلى توسيع رقعة الاهتمام السوفياتي نحو الخليج والمحيط الهندي ، لكن ربط الأحداث في بؤرة الصراع العربي الاسرائيلي مع تلك الجارية في القرن الأفريقي أم في وسط آسيا يبدو غائباً ، ويمكن رد هذا الغياب ، جزئياً على الأقل ، إلى مدى تركيز الاسرائيليين على أنفسهم ، (كما يعبّر عن ذلك باضطراد أدباء الكيان الصهيوني والصحفيون الأجانب) كما إلى رغبتهم في التركيز على إسرائيل ، كصاحبة دور فريد لا بديل له لدعم المصالح الغربية في المنطقة .

لكن الواقع حي في هذا الكتاب . فأياً تكن رغبتهم في إبراز الدور السوفياتي ، لاستثارة رد امريكي ، يبقى الباحثون إجمالاً ، ميالين لاحترام الوقائع ولاستخلاص العبر منها . فالكتاب ليس دعاوياً على الاطلاق في هذا المستوى .

لذا ، بالرغم من طبيعته التأريخية ، وبالرغم من شطحات غير مبررة عقلانياً لعدد من الباحثين المساهمين فيه ، يبقى الكتاب مهمّاً ، لأن في طيّاته أيضاً ، بعض من التفسير الاسرائيلي لما يحصل اليوم أمام ناظرينا . والحاجة لفهم اوضح لهذا التفسير أمسّ من أي وقت مضى□

المؤتمر العربي الأول للطاقة النووية

دمشق ، ١٥ ـ ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٨١

ع . م

شهد النصف الأول من السبعينات ، نشوء وعيّ فكري عالميّ لمختلف أنماط النمو السائدة ، ولمحدداتها المؤثرة الجمّة ، في المنظورين العاجل والآجل . اذ تبين ، أن الموجة العالية للنمو الصناعي في الدول المتقدمة تظهر **تبايناً في « سوية حياة » الفرد في العالمين المتقدم والنامي** ، حتى بلغ وسطي « سوية حياة » الفرد في الدول المتقدمة حدود عشرة أضعاف « سوية حياة » الفرد في الدول النامية . **وانضباباً متسارعاً لمصادر الثروة الرئيسة العالمية** وفي مقدمتها بعض المعادن ومصادر النفط والغاز حتى بات من المتوقع للمصادر الأخيرة أن ينتهي أجل احتياطياتها خلال الربع الأول من القرن المقبل ؛ **وارهاصاً بيئوياً يتجلى في استشراء حدة التلوث بثاني اوكسيد الفحم والكبريت** الناجمة عن تزايد استخدام مصادر الوقود الحفرية (النفط والغاز والفحم الحجري) من جهة وفي ارتفاع الكلف المختلفة المبذولة للتخفيف من حدة زخم التلوث البيئي من جهة أخرى .

ونتيجة لعمق أثر حقائق هذا الوعي ، بات من المتوقع أن يعود مستهلكو الطاقة الرئيسيون في العالم المتقدم الى رشدهم وليدركوا بأنه في الوقت الذي تمدّ فيه مصادر النفط والغاز الى ما لا يقل عن ٥٠ بالمائة من قدر احتياج العالم للطاقة، يبدو لسوء الحظ **أن محدودية مصادر النفط والغاز المؤكدة** ستؤدي الى تخلف احتياط هذه المصادر عن استمرار تحقيق هذا القدر من المساهمة . كما أن المتبقي منها خلال العقود الأولى من القرن المقبل يجب ألاّ يهدر حرقاً لتوليد الطاقة ، بل يجب الافادة منه لتغذية مشاريع التنمية البتروكيميائية . **وأن مصادر الطاقة المتجددة ستبدي ، في احسن الاحوال ، مساهمة متواضعة في المدى العاجل** ، هذا اذا ما حقق البحث والتطوير العلميان تحسناً بينا في مردود استغلالها وخفضاً معتبراً في كلف انتاجها . وأن **مختلف الجهود المبذولة حالياً او مستقبلاً في مجال الحفاظ على الطاقة وعقلنة استخدامها لن يبلغ عطاء توفيرها اكثر من حدود العشرة بالمائة من مجمل استهلاك الطاقة** .

كما أن مسؤولية الدول المتقدمة ، لن تقتصر على ادراك الحقائق السالفة الذكر ، بل يقتضي الواجب منها ، أن تبذل جهداً معززاً ، يفضي في المنظور العاجل ، الى تيسير انتشار مصادر الفحم الحجري والطاقة النووية على المدى العالمي الواسع . ذلك لأن :

(١) **مصادر الفحم الحجري** : يتوقع أن

تتضاعف مساهمتها في تلبية الطلب العالمي على الطاقة الى حوالى اربعة اضعاف مساهمتها الحالية ، وذلك في حال حدوث فتح تقني كبير ، في عمليات تصنيع الفحم الحجري وتحويله الى نفط وغاز .

(٢) **مصادر الطاقة النووية** : ستزداد مساهمتها ايضاً الى حوالى عشرة اضعاف مساهمتها الراهنة لتصل الى حدود (١٥٠٠) غايغاواط ، اوما يعادل ٢٥ بالمائة من انتاج الطاقة الكهربائية العالمي في عام ٢٠٠٠ .

ولقد تضافرت عوامل عديدة لتؤثر في زخم تنفيذ هذا الوعيّ على الصعيد العالميّ :

(أ) فلقد حال الاعتماد على مصادر النفط والغاز ـ الزهيدة السعر ـ دون ابداء اي اهتمام جاد ومناسب لتطوير تقنية استغلال الفحم الحجري لانتاج النفط والغاز اليوم . كما أن المصادر المتجددة ، لم تحظ ايضاً . الا في وقت متأخر من السبعينات ـ ببحوث معمقة حول تخفيض كلف استغلال الطاقة الشمسية مثلاً ، عن حدود الـ (١٠٠ ـ ٣٠٠) سنت لكل كيلوواط ساعي ، في حال أن كلفة انتاج الكيلوواط الساعي تتراوح بين ٢,٤ و ١٣,٢ سنت ، باستخدام المصادر التقليدية السائدة حسب أسعار عام ١٩٨٠ .

(ب) أما على الصعيد المحفز والايجابي ، فقد قامت خطوة تصحيح أسعار النفط في عام ١٩٧٣ الى بدء مرحلة ايقاف تفرّد الدول المتقدمة وشركاتها المتعددة الجنسيات بشتى عموميات وخصوصيات صناعة الطاقة الدولية ومصادرها . ولقد ادى ذلك من جهة أخرى ، الى وضع مختلف شؤون الطاقة الراهنة أمام المسؤولية الدولية . ولا ريب ، في أن وضعاً جديداً كهذا ، سيقود دولاً عديدة في العالمين المتقدم والنامي الى تعزيز **تآزرها المتبادل** ، لكسر الطوق المحجّم لصناعة الطاقة النووية العالمية ، ووضعها عند عتبة افق جديد .

وانطلاقاً من ادراك هذا الموقف ، وتجسيداً لرغبة العديد من المسؤولين ، والمعنيين بشؤون الكهرباء والطاقة ، في الأقطار العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك ، فقد انعقد المؤتمر العربي الأول للطاقة النووية ، في دمشق / سورية خلال الفترة الواقعة بين ١٥و١٩ حزيران / يونيو١٩٨١ .وقد شارك في اعمال المؤتمر ممثلون عن معظم الاقطار العربية ، وعن الجامعة العربية ، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، والمنظمة العربية للثروة المعدنية وايضاً عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وسلطة الطاقة النووية في المملكة المتحدة وهيئة الطاقة الذرية الفرنسية ، واتحاد الصناعة النووية اليابانية . كل ذلك ، اضافة الى الشركات والمؤسسات الصناعية النووية في السويد ، بلجيكا ، سويسرا ، ايطاليا ، الهند ، فرنسا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، فنلندا ، اليابان ، بريطانيا ، والمانيا الغربية . كما شاركت في اعمال المؤتمر ، وفود من جامعات القطر العربي السوري ووزارة النفط والثروة المعدنية السورية وهيئة المواصفات والمقاييس ، ومركز الابحاث والاختبارات الصناعية، ورابطة خريجي الدراسات العليا ، ونقابة المهندسين السوريين ، اضافة الى ممثلين عن الاتحاد العام للمهندسين الفلسطينيين .

لقد رعى السيد رئيس مجلس الوزراء في القطر العربي السوري أعمال المؤتمر وحضر افتتاحه ، حيث قام رئيس المؤتمر الدكتور احمد عمر يوسف ـ وزير الكهرباء السوري ـ نيابة عنه في استهلال جلسة افتتاح المؤتمر ، بكلمة شاملة بيّن فيها مبررات انعقاد المؤتمر والدوافع التي حفزت على تحقيق هذا اللقاء الكبير . وقد اختتم السيد رئيس المؤتمر كلمته الافتتاحية ، بادانة العدوان الصهيوني الغاشم على المنشآت النووية العربية في القطر العراقي ، وحث المؤتمر على ايلاء هذا العدوان الآثم اهتماماً خاصاً والخروج برأي عملي

مجابه له . وعقب كلمة الدولة المضيفة ، القيت كلمات الامانة العامة لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ،والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتؤكد جميعها على الدور المؤثر الذي يمكن أن تلعبه الصناعة النووية في سد حاجة الطلب المتزايد على الطاقة وذلك بعدما باتت قضايا جدوى وأمان وسلامة المنشآت النووية من اكثر حقائق هذا العصر تأكدا[1] وعبر سبع جلسات موسعة متتالية ، تلت جلسة الافتتاح ، جرى عرض ومناقشة ثلاثين بحثاً موزعة على النحو التالي :

أولاً : الوضع التقني والتوفر التجاري لمنشآت التوليد النووية

تركزت بحوث هذا المجال على ما يلي :

(١) بيان الوفرة التقنية والتجارية للمنشآت النووية التي تعتمد اما مفاعلات الماء الخفيف (PWR او BWR) ومفاعلات الماء الثقيل (PHWR) والمفاعلات المبردة غازياً (MAGNOX) . ذات الطاقة المتوسطة (ما بين ٢٠٠ ـ ٦٠٠ ميكاواط) . وقد بدت من خلال هذا البيان ، معالم الثقة العالية ، والتشغيل الاقتصادي ومتطلبات الصيانة الدنيا الناجمة جميعاً عن الزمن الكافي الذي بذل اولاً في اخراج وتطوير المفاعلات التجارية موضوع البحث ، كذلك البساطة النسبية في تكوين وآلية تشغيل منشآت الطاقة التي تعتمد مثل هذه المفاعلات ثانياً .

(٢) تقدمت الصناعة النووية في المانيا الغربية (KWU) بعرض لاقامة منشآت نووية تعمل بمفاعلات (BWR) ذات طاقة تتراوح ما بين (٢٠٠ و ٤٠٠) ميكاواط **والوفر الذي يحققه تشغيل مثل هذه المنشآت في الوطن العربي ، بدلاً عن توليد الكهرباء في المنشآت التقليدية التي تعمل بالنفط** ، وينطبق الوضع ذاته حتى من اجل فترة اهتلاك (اندثار) (بحدود عشرسنوات) اذ يبدو بشكل ملحوظ نمو المنفعة الاقتصادية النووية موضوع البحث .

(٣) ابدت صناعة الطاقة النووية اليابانية (متسوبيشي) تجربتها في تطوير وتشغيل منشآت تعمل بمفاعلات (PWR) والتي استخدمت قرابة (١٥ عاما) . ونتيجة للوفرة التقنية والتجارية العالية لهذا النوع من المفاعلات ، (التي تتراوح طاقاتها بين ٣٤٠ و ١١٧٥ ميكاواط) ، فقد ارتفعت الاستطاعة النووية اليابانية المعتمدة على مفاعلات الـ (PWR) الى ٧٣٥٢ ميكاواط حتى نيسان ١٩٨١ . وقد تبيّن أن اليابان قد توصلت الى انشاء مفاعل عياري (STANDARD) يعمل بطاقة ٥٠٠ ميكاواط يمكن توفيره للمنشآت النووية العربية في المستقبل . هذا وقد اكد الدكتور ر . ايماي ، سفير اليابان في دولة الكويت استعداد الحكومة اليابانية لتوفير العون التقني النووي المناسب علماً بأن السيد ايماي قد قام بالاضافة الى ذلك ، بعرض واسع وجاد للتجربة اليابانية في شتى مجالات التقنية النووية ، ونبه المؤتمر الى المسائل الفنية التي لا بد من الاهتمام بها لدى التقدم ببناء المنشآت النووية في المستقبل .

(٤) وفي مجال استخدام المفاعلات النووية العاملة باليورانيوم الطبيعي : عرضت الصناعة النووية في المانيا الغربية تفاصيل تجربتها، في توريد مفاعلات (PHWR) بطاقة (٣٤٠) ميكاواط الى الارجنتين وكيف قادها نجاح المنشأة النووية الارجنتينية الى التعاون من اجل بناء مفاعل من النوع نفسه بطاقة (٧٤٥) ميكاواط سيورد قريباً للأرجنتين ، وعرضت الصناعة النووية البريطانية ايضاً رأياً يقضي باعتماد المنشآت

(١) تشير المعلومات الى أن العدد المقدر للوفيات الناجمة عن الحوادث في المنشآت الكهربائية كانت بالنسبة لتلك التي تعتمد على الفحم الحجري كمصدر للطاقة ١,٨ وفاة لكل غايغاواط في العام في عمليات التعدين والنقل والتوليد ، بالمقارنة مع ٠,٣ وفاة لكل غايغاواط في العام لتلك التي تعتمد على النفط والغاز كمصدر للطاقة ، و ٠,٢٥ وفاة لكل غايغاواط في العام لتلك التي تعتمد على القوة النووية كمصدر للطاقة .

النووية العربية المستقبلية ، على مفاعلات ماغنوس بطاقات تتراوح بين (٢٥٠ ـ ٣٠٠ ميكاواط) ، وانه في حال توفر شبكة كهربائية ذات امكانية الف ميكاواط او اكثر يمكن اعتماد مفاعل ماغنوس (طاقة ٣٠٠ ميكاواط) وهو مفاعل يمكن بناؤه بفترة لا تتجاوز الخمس سنوات .

(٥) اما التجربة النووية في السويد ، وفرنسا ، في مجال تصنيع وتشغيل مفاعلات الماء الخفيف فقد أدت الى :

(أ) رفع مساهمة الطاقة الكهرونووية في السويد الى حدود ٣٠ بالمائة وذلك بعدما توفرت مفاعلات الـ (BWR) من قياس ٦٥٠ و ١٠٥٠ ميكاواط ، اضافة الى سعي هذه الصناعة الى توفير مفاعل عيارى بطاقة ٤٦٠ ميكاواط يمكن توريده للأقطار العربية مثلاً .

(ب) انشاء مفاعلات فرنسية بطاقات ٩٠٠ و ١٣٠٠ ميكاواط ، وقد عرض رجال الصناعة النووية الفرنسيون ، مفاعلاتهم العيارية ذات الطاقة ٦٠٠ ميكاواط للنظر في ادخالها ، ضمن برامج الطاقة النووية العربية المستقبلية .

(٦) اما بالنسبة للمفاعلات المولدة السريعة (FBR) فقد تبين أن الاتحاد السوفييتي ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة ، قد حققت بناء وتشغيل انماط تجريبية من هذا المفاعل بطاقات تتراوح بين ١٣٥ و ٢٥٠ ميكاواط ، وذلك خلال العقد الماضي ، وتقوم الولايات المتحدة والمانيا الغربية واليابان والهند ببناء مفاعلات من هذا النمط بطاقات تتراوح بين ٢١٠ و ٥٠٠ ميكاواط . ويتوقع أن يقوم الاتحاد السوفييتي وفرنسا بتوفير المفاعلات السريعة تجارياً بطاقات تتراوح بين ٦٠٠ و ١٢٠٠ ميكاواط عند نهاية العصر الراهن . وتجدر الاشارة ، الى أنه عند مناقشة هذه التوجهات ، تبين لنا ان : جميع المساهمين في هذا المجال ، يتفقون في الرأي مع الاقتراح الذي تقدمت به ورقتنا[٢] حول انشاء برنامج نووي يعتمد مفاعلات بطاقة الف ميكاواط نظراً للاقتصادية الكبيرة التي تجنيها ، مثل هذه الامكانية للبرنامج العربي المنتظر .

ثانياً : اقتصاديات الطاقة النووية

تعرضت بحوث المؤتمر في هذا الصدد ، الى ابداء مقارنات ما بين اقتصاديات المنشآت النووية والمنشآت التقليدية ، المستخدمة للنفط والفحم الحجري ، كذلك بيان أوجه الصعوبات والعقبات التي يمكن أن تواجه تمويل انشاء وتشغيل المنشآت النووية ، وانتقاء تقنياتها المتاحة المناسبة ، وفي ضوء هذه الاعمال جرت مناقشة البرنامج الكهرونووي المزمع اقامته في القطر العربي السوري خلال العقد المقبل . ومن أبرز معطيات تلك البحوث ما يلي :

(١) لدى اجراء اي مقارنة اقتصادية ما بين منشآت الطاقة النووية ومنشآت الطاقة التقليدية السائدة لا بد من اعتبار عوامل عديدة ، لعل اهمها : معدلات الحمولة السنوية ، معدلات التضخم ، اسعار الوقود وكلف تصنيعه ، الاحتراق الوسطي للوقود ، طاقة المنشأة وحياتها العملية ، وكلف النفايات ... الخ .

(٢) تتميز المنشأة النووية ، وكذلك المنشأة العاملة بالفحم الحجري ، على المنشآت العاملة بالنفط ، برخص الطاقة التي تنتجها ، كما يزداد رخص الطاقة المنتجة منهما بازدياد حجم المنشأة . الا أن (اقتصادية الحجم) لمنشآت الفحم الحجري لا تزيد سريعاً فوق طاقات الـ ٤٠٠ ـ ٦٠٠ ميكاواط . اضف الى ذلك أن عوامل اخرى مثل زيادة الحمولة ، والثقة في مقدرة المنشأة ، وكلف الوقاية من التلوث وحجم الموقع الذي تقام عليه منشأة الفحم الحجري يمكن أن تدخل كلها في الحساب ، بشكل مؤثر ، وتؤدي الى تجاوز المنفعة الاقتصادية لحجم المنشأة ذات الطاقة التي تفوق المجال ٤٠٠ ـ ٦٠٠ ميكاواط .

(٣) عند اختيار منشأة توليد كهرونووية او منشأة عاملة بالفحم الحجري ، وضمن اطار برنامج طاقي محدد ، لا بد من ايلاء اعتبار كبير

لنظام الطلب ، وحجم المنشأة ، وكلف الوقود ، وعامل الاستطاعة المتوقع . وغني عن البيان القول : إن تعميم متطلبات اقتصاد المنشأة ليس بالامر الهين ؛ ذلك لعدم توفر قاعدة عملية جاهزة يمكن من خلالها الاجابة عن أي تســـاؤل . بل حري القول أن التقويم يتطلب مداخل شمولية عديدة توازن بين مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتقنية ، اذ يمتلك كل جانب منها وزنه ، حسناته وسيئاته التي ، يساعد تقويمها في تقدير افضليات الخيارات المحسوبة .

(٤) عندما تسعى اي دولة لتحقيق برنامج نووي ما ، يبدو من الضرورة بمكان :

- انتقاء مصمم ومورد مناسبين للمنشأة النووية ذوي سيرة طيبة في الانتاج والتشغيل ، اضافة الى استعدادهما لتيسير تطويع التقنية للبلد المستورد وتنفيذها باستخدام الامكانات البشرية الوطنية المتاحة ، والمطورة عملياً وكذلك المقدرة على تأكيد توريد كاف ومستمر لقطع الغيار والمعدات المساعدة .

- تبني تقنيات وترتيبات مؤسسية تيسر اقامة المنشأة دون التنازل عن جودة الاتقان والثقة فيها .

- توفير اطر تقنية وادارية بشرية **ووطنية** للتشغيل والتطوير .

- دراسة المسائل التمويلية التي يمكن ان تحفز على اقامة المنشأة دون حدوث اي توقف تمويلي ، والافادة من الاجراءات التمويلية الوطنية والاقليمية والدولية ، التي بدأت تأخذ ابعادها في الدول النامية وخصوصاً التي يسمح بها الصندوق الدولي ، وصندوق الاستثمار الاوروبي ، وصندوق الاوبيك بالنسبة لمشاريع الطاقة .

(٥) ووفقاً لتطور الطلب على الطاقة الكهربائية في القطر العربي السوري ، فإن برنامجاً نووياً وطنياً تجري حالياً دراسته ، يهدف البرنامج ، الى ادخال محطة نووية بطاقة ٢ × ٦٠٠ ميكاواط عند اوائل العقد المقبل ، وذلك لرفع الطاقة الكهربائية الاجمالية المولدة في سورية الى ٥١٠٠ ميكاواط . اذ يتوقع أن يواجه ذلك الطلب المستقبلي الداخلي الذي ربما يصل الى ٣٩٠٠ ميكاواط اضافة الى تأمين ١٠٠ و ١٠٠ و ٥٠٠ ميكاواط لتبادل الطاقة الكهربائية عبر شبكات الارتباط مع لبنان وتركيا والعراق على التوالي ، اما الطاقة الباقية فتترك كاحتياط داخلي . وخلال مناقشة البرنامج النووي السوري ، بدا واضحاً أن امكان تحقيق البرنامج وتطوره يعتمدان بشكل مباشر على اعتبار البرنامج جزءاً من البرنامج النووي العربي المتوقع اقامته اولاً ؛ وعلى تطور الاتصال الشبكي الكهربائي في منطقة المشرق العربي ثانياً . كما أن اقتصادية البرنامج قد تتحسن كثيراً لدى التفكير بمنشأة نووية واحدة تعمل بطاقة لا تقل عن ٩٠٠ ميكاواط بدلاً من الطاقة المقترحة .

ثالثاً · تنفيذ مشاريع الطاقة النووية

لقد سلطت الابحاث الخاصة بتنفيذ المشاريع النووية ، جل تحليلها على الفوائد التقنية والاقتصادية للمشاريع المشتركة ، التي اقيمت في اوروبا فعلاً وبينت ما قد يحصل من منفعة مشتركة في حال تبني هذا النمط من المنشآت النووية المشتركة ، على صعيد المشرق والمغرب العربي . وقد تبين خلال مناقشة هذه البحوث : ضرورة ادخال امكانية التوليد الكهرونووية في النظام الكهربائي العربي لمواجهة الطلب المتصاعد على الطاقة الكهربائية في مشرق الوطن العربي ومغربه على حد سواء وذلك عن طريق اقامة منشآت نووية عربية مشتركة . وسيعكس تحقيق ذلك استقراراً اكبر في حمولات الشبكات الكهربائية العربية وانخفاضاً واضحاً في كلف الانتاج ، واستغلالاً شاملاً للامكانات الادارية والتقنية العربية كافة ، المتقدمة المتاحة حالياً . كما أن التمويل المشترك سيتيح ضماناً تمويلياً مؤكداً وسهولة في الاستثمار ، وافادة فضلى من امكانات الدول المشتركة في المشروع . اضف الى ذلك أن العمل

العربي المشترك في المجال النووي سيؤدي الى تحقيق استقلالية كبرى للصناعة النووية العربية على المدى البعيد وانعكاسات تطور شاملة وعميقة على البنى الصناعية والعلمية والتقنية العربية في مختلف ارجاء الوطن العربي . وتجدر الاشارة الى أن دراسة ظروف الربط الشبكي الكهربائي ، في المشرق العربي ومغربه وتطلعات نمو الطلب على الطاقة الكهربائية فيهما ، قد أكدت ضرورة تركز المشاريع المشتركة في هذين القسمين على نحو مناسب .

رابعاً : دورة الوقود النووي

لقد اولى المؤتمر اهتماماً كبيراً لبحوث دورة الوقود النووية ، حيث عرضت التجارب الذاتية لفرنسا واليابان والهند في انشاء وتشغيل دورات وقودها النووية ، والتي اثبتت حتى اليوم جدارتها في تلبية حاجات برامج تلك البلدان النووية . والامر المميز في تجارب هذه الدول ، هو تمكنها من الخروج عن دائرة الاحتكار الامريكية المفروضة على بعض جوانب دورات الوقود النووية ، وعلى الاخص الجزئين الخاصين ، باغناء اليورانيوم في الطرف الاول من الدورة واعادة تصنيع الوقود النافذ في بداية الطرف الاخير منها . وبذلك حققت تلك الدول مزيداً من الاستقلالية لبرامجها النووية ، مما يؤدي بها مستقبلاً ، إلى مزيد من التطور وبلوغ عمليات تصنيع عيارية في دورة الوقود النووية والتي يمكن للعديد من الدول النامية المتطلعة الى بناء برامج نووية في المستقبل : الافادة المباشرة من هذه العمليات دون قيد أو شرط .

وغني عن البيان القول ، ان مناقشة الحقائق اعلاه ، قد ساعدت على رفد افكار ورقتنا حول احداث « دورة وقود نووية عربية » وأدت بالتالي الى تبني كامل مقترحاتها واعتمادها ، لتكون ورقة عمل أمام اللجنة الخاصة التي شكلها المؤتمر لدراسة جدوى اقامة الدورة العربية المقترحة . والجدير بالذكر ، أن الورقة هذه اظهرت حقيقة استهلاك الوطن العربي لـ ٢٩ تيراواط و ٤٣ تيراواط و ٨٥ تيراواط من الطاقة الكهربائية خلال الاعوام ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ على التوالي حيث تضاعف استهلاك هذه الطاقة في كل من مشرق الوطن العربي ومغربه تقريباً . ويتوقع أن تنمو طاقة التوليد الكهربائية العربية من ٢٨ غايغاواط في عام ١٩٨٠ الى ٦٥ غايغاواط في عام ١٩٩٠ وربما تصل الى ١٢٠ غايغاواط في عام ٢٠٠٠ وستكون مساهمة المصادر الكهربائية عند عام ٢٠٠٠ بحدود ٨ غايغاواط . وقد بينت الورقة امكان انشاء برنامج نووي عربي مشترك بطاقة اجمالية قدرها ٢٠ غايغاواط قبل نهاية العصر الراهن وفي ضوء هذا المقترح ، وتوفيراً لعامل الاستغلال المنشود للبرنامج النووي العربي المرتقب ، فإن الورقة دعت الى اقامة دورة وقود نووية عربية تفيد من مصادر اليورانيوم العربية المؤكدة حالياً ، والتي تصل الى حدود ٦٠ الف طن ، موزعة في بعض اقطار الوطن العربي .

خامساً : قضايا مكملة

استكمل المؤتمر اعماله بعرض بقية جوانب الصناعة النووية والعوامل المساعدة لتطورها كاعداد البنى المساعدة التقنية والبشرية ، ودور المؤسسات العلمية والتقنية ، في انشاء وتشغيل وتطوير البرامج النووية ، وكذلك توضيح وسلامة المنشآت النووية . وتجدر الاشارة ، الى أن المؤتمر ، قد اولى اهتماماً كبيراً بالبحث الذي تقدم به الدكتور احمد عمر يوسف ، وزير الكهرباء السوري ، حول الخيارات المتاحة لتوضيح منشآت البرنامج السوري النووي المتوقع تحقيقه في مطلع التسعينات .

خاتمة

لقد جاء انعقاد المؤتمر بعد أيام ، من الاعتداء الصهيوني الغاشم على المنشآت النووية العربية في العراق ، وكان رده على هذا العمل التخريبي اجماع المؤتمرين على تضمين بيان المؤتمر ادانة كاملة لهذا العمل العدواني . وقد جاء في نص

البيان بهذا الصدد ما يلي :

« لقد ادرك العدو الصهيوني ، اثر العمل العربي الراهن في مجال حيازة الطاقة النووية لتوليد الكهرباء ، ولهذا قام مؤخراً باعتداء صارخ على المنشآت النووية العربية في العراق ، ضارباً عرض الحائط بأبسط المبادىء الدولية ومستخدماً ولاول مرة في التاريخ ، الاسلوب النووي في الارهاب الذي تقوم عليه دولة العصابات الاسرائيلية في الأرض المحتلة . ولهذا ، فإن المؤتمر يرى ، في هذا الاعتداء الاثيم عملاً إجرامياً بالغ الخطورة ، ويستدعي مناشدة جميع محبي السلم والتنمية في العالم اجمع الى :

- وضع جميع العلميين والتقنيين ، والمؤسسات والمنشآت التي تتعامل مع العدو الصهيوني لتطوير ترسانته النووية داخل الأرض المحتلة وخارجها وذلك على القائمة السوداء في التعامل التقني الدولي .

- طرد دولة العدوان الصهيوني من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجميع المنتديات الدولية .

- دعوة الامم المتحدة الى تشكيل لجنة تفتيش دولية على مستوى عال تقوم بمساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش على المنشآت النووية في الأرض المحتلة وكشف ملامح الترسانة النووية الاسرائيلية للعالم أجمع » .

هذا وقد قرر المؤتمرون ما يلي :

(١) تبني كلمات السادة ، وزير الكهرباء في الجمهورية العربية السورية ؛ ووزير الكهرباء والماء في دولة الامارات العربية المتحدة ؛ والمدير العام رئيس مجلس ادارة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، الامين العام المساعد لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، كوثائق رئيسية للمؤتمر العربي الاول للطاقة النووية ، واعتماد التوصيات المهمة التي وردت في هذه الكلمات :

(٢) تصعيد التعاون بين الدول العربية في التخطيط النووي لتوليد الكهرباء ، وفي تأمين الوقود النووي وذلك عن طريق خلق دورة وقود نووية عربية بدءاً بالخطوات التالية :

(أ) تشكيل لجنة من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول والمنظمة العربية للثروة المعدنية تكون مهمتها البدء الفوري بدراسة جدوى اقتصادية وتمويل دورة الوقود النووية المرتقبة ، واعتماد البحث الذي تقدمت به منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول حول دورة الوقود النووية العربية كورقة عمل لاعمال هذه اللجنة .

(ب) توسيع حجم التعاون القائم مع الدول الصديقة المتقدمة في مجال صناعة الوقود النووي .

(٣) ضرورة الاسراع في اتمام ربط الشبكات الكهربائية العربية في مشرق الوطن العربي ومغربه ، مما يؤمن توازناً عملياً في استغلال مختلف مصادر الطاقة المتاحة (غاز نفط) ، ويساعد على تعزيز العمل لانشاء برنامج نووي عربي ، باستطاعة مناسبة في المنظور القريب .

(٤) دعوة وزارات الطاقة الكهربائية وهيئات الطاقة النووية والجامعات والمؤسسات الاكاديمية التقنية ومراكز البحوث في مختلف ارجاء الوطن العربي ، الى البدء بتطوير الاطر العربية المتخصصة في مختلف النواحي التقنية لادارة واستثمار المنشآت العربية النووية ، واعمال توليد الطاقة الكهربائية بواسطة الطاقة النووية .

(٥) ينظر المؤتمر بعين التقدير الى المشاركة الدولية (غير العربية) في اعماله ، ويرجو أن تكون هذه المبادرة بداية تعاون فعال ، بين الوطن العربي ، والدول المالكة للتقنية النووية ، ويدعو الاخيرة الى خلق فرص حوار مناسبة لتحقيق صورة التعاون المرتقبة . ويحث المؤتمر العالم الصناعي ، أن يتعاون تعاوناً نشطاً مع الوطن العربي ، من اجل تسريع نقل التقنية النووية خدمة للمصالح المشتركة بينهما . إن اهتمام الشمال في حفظ الثروة النفطية ، وإطالة عمرها الاستثماري للاجيال المقبلة ، ومن أجل استخدام النفط في الأغراض الصناعية يجب أن يعبر عنه ، بصورة برامج عمل محددة تركز على تقديم

المساعدة لدول الجنوب ، في حيازة التقنية اللازمة لاستخدام البديل النووي في توليد الطاقة والأغراض السلمية .

(٦) ضرورة عقد المؤتمر دورياً كل ثلاث سنوات ، وفي سبيل ذلك تنشأ لجنة متابعة عليا برئاسة معالي وزيري الكهرباء في الجمهورية العربية السورية ، وفي دولة الامارات العربية المتحدة ، وعضوية الجامعة العربية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، والمنظمة العربية للثروة المعدنية وعدد من التقنيين النوويين البارزين في الوطن العربي .

(٧) يوصي المؤتمر قيام البلاد العربية وخصوصاً الغنية منها ، بمصادر الفوسفات المباشرة فوراً لاعداد الدراسات الفنية والاقتصادية لجدوى استخلاص اليورانيوم في صناعة الفوسفات ، كخطوة اولى ، نحو اقامة صناعة دورة وقود نووية عربية لتأمين الاستقلال الذاتي في مصادر الوقود النووي □

صدر حديثاً
عن

مركز دراسات الوحدة العربية

التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر
(١٩٥٢ - ١٩٧٠)

(دراسة في علم المفردات والدلالة)

الدكتورة مارلين نصر